المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: دراسة في الأبعاد والمؤشرات

إعداد الأستاذ : ناصرالدين باقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المركز الجامعي "نور البشير" بالبيض – الجزائر

ملخص :
تحاول هذه الدراسة الإحاطة بالدور الذي تضطلع به الديمقراطية التشاركية كمفهوم جديد في تحقيق عملية التنمية في شتى المجالات ، فمن خلال دراسة أبعادها و مؤشراتها و إسقاط ذلك على الواقع الجزائري نستخلص الدور الجوهري الذي تحاول هذه المقاربة تحقيقه في عملية التنمية في الجزائر، رغم حداثة هذه التجربة بالمقارنة مع دول أخرى تمرست في هذه النموذج ؛ كما تبين الدراسة واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر و مدى استجابة النظام السياسي أولا و عناصرها ثانيا و المتمثلة أساسا في القطاع الخاص و بدرجة كبيرة المواطن الذي يعتبر جوهر الديمقراطية التشاركية و روحها باعتباره أساس جملة التشارك مع الدولة و القطاع الخاص ، فمن جملة أهداف الديمقراطية التشاركية هو تحقيق التنمية في مختلف المجالات من أجل خدمة الصالح العام و ترقية الحياة الاجتماعية.
الكلمات المفتاحية : اليمقراطية التشاركية – التنمية – الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدني

Summary :
The participatory democracy play an important role in achieving development as a sharing tool between contributing to the development and elements are the state and the private sector and the citizens, and in this study we are trying to review the reality of participatory democracy in Algeria and their contribution to development in various fields, Democracy participatory aims to achieve development in the public interest and service to the community to make life easier for individuals up to live in freedom and democracy.
Keywords: participatory democracy - development - state - private sector - civil society

مقدمة :

تشكل مسألة تحقيق التنمية في الجزائر على غرار دول العالم الثالث هدفا رئيسيا تسعى هذه الدول لتحقيقه بالنظر لتوفرها على الإمكانيات الضرورية و اللازمة لذلك، فالجزائر التي سعت إلى بناء سياساتها العامة وفق منظور التنمية في جميع المجالات تركز اهتمامها على إيجاد

آليات توفق بين التخطيط النظري و جانبه البراغماتي على أرض الواقع؛ لذا فإن واقع التنمية في الجزائر حتم على الحكومات المتعاقبة إيجاد وسائل و نماذج جاهزة تسهل من مهمة تحقيقها بالشكل المطلوب و تكون صلة تجمع بين العناصر المكملة للتنمية من أجل تفعيل أدوار هذه العناصر في الفعل التنموي؛ و من بين هذه النماذج نجد "الديمقراطية التشاركية" باعتبارها مفهوما جديدا و آلية ناجحة في بعض الدول يسعى من خلالها النظام الجزائري إلى بناء إستراتيجية تنموية شاملة في كل المجالات. بناءا على كل ما سبق تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة و هي كالأتي:

ما هو دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية بالجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تضمنت الدراسة أربعة محاور رئيسية، حيث يبحث المحور الأول في إيتيمولوجيا الديمقراطية التشاركية، أما المحور الثاني فيرصد مؤشرات و أبعاد الديمقراطية التشاركية، أما المحور الثالث فيتضمن واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر، فيما يبحث المحور الرابع في الديمقراطية التشاركية و مستويات تحقيق التنمية بالجزائر.

١- إيتيمولوجيا الديمقراطية التشاركية :

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد المفاهيم المبتكرة و الجديدة رغم أن جذورها قديمة ترتكز على مصطلحين "الديمقراطية" و "التشاركية" أو "المشاركة"، فهي تعبر عن مدى مشاركة فواعل في تسيير أو اتخاذ أو صنع قرار ما؛ و قد ظهرت لأول مرة بشكلها الحالي في المجال الاقتصادي و الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية حينما قررت بعض الشركات الكبرى إشراك موظفيها و عمالها في إبداء أرائهم في عملية تسيير الإنتاج و سير عمل الشركة فكانت تجربة مفيدة أخذت بها الهيئات الحكومية الرسمية خاصة على المستوى المحلي فقامت بإشراك المواطنين في الشؤون و القضايا العامة و التحاور بخصوصها و اتخاذ القرارات التي تحوز قناعاتهم و رضاهم و يحرصون على متابعة و مراقبة و تنفيذها من طرف الهيئات الرسمية المنتخبة، و يرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في الممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء محليا أو برلمانيا[١].

كما أن الديمقراطية التشاركية جاءت كمكملة لبعض الجوانب الناقصة في الديمقراطية التمثيلية التي لم تنجح في دول العالم الثالث نظرا معاناتها مع العنف السياسي و حالة عدم الاستقرار الناتجة عن النزاعات الإثنية و الأزمات التنموية التي ميزتها منذ خروجها من هيمنة الاستعمار التقليدي ، فجاءت الديمقراطية التشاركية كحل بديل عن الديمقراطية التمثيلية التي أقصت المواطن و طغت عليها المصلحة العليا للأفراد ، و لعل أحسن تعبير عن فشل الديمقراطية التمثيلية هو الذي أعطاه "وستون تشرشل" حينما قال : "إن الديمقراطية التمثيلية ربما تكون أسوء نظام حكم، لكننا لا نعرف نظاما أفضل منها".

و على هذا الأساس ، و مع بداية ستينات القرن الماضي ، رأى المنظرون و الممارسون للديمقراطية التشاركية كأمثال:(يورغن هابرماس- Jurgen Habermas و جون رولز – John

Rawls و بورجوس فينيا – Burgos Vigna و سيديريك بولار – Cédric Polére)، بضرورة أن يرتكز مفهوم الديمقراطية على فرضية أن المواطنين يشاركن في صنع القرار الجماعي بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم ، و جعلها قيمة أخلاقية لا تتجزأ من النظرية الديمقراطية المعاصرة ، و ذلك حسب رأيهم أن أي علاقة اجتماعية هي سياسية ، لذا يجب العمل على زيادة و توسيع نطاق المشاركة و المساواة السياسية و بمعنى أعم دمقرطة المجتمع[٢].

لذلك فإن الديمقراطية التشاركية تعني :"مجموعة الإجراءات و الآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية و الغير رسمية و توسيع و تنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة" Open Government★ ، أو بشكل مبسط هي أن المواطنين بمختلف توجهاتهم و انتماءاتهم و أعمارهم يشاركون في القضايا السياسية التي تهمهم سواء في الجانب المحلي أو الوطني من خلال تكافؤ الفرص و المساواة و المساءلة الاجتماعية و احترام التعدد و الاختلاف.

٢- مؤشرات و أبعاد الديمقراطية التشاركية :

إن العمل على تطبيق الديمقراطية التشاركية يفرض علينا الوقوف عند تجليات ذلك من خلال رصد مجموعة من المؤشرات الكفيلة بقياس مبدأ الديمقراطية ، و الذي يأتي في مقدمته هذه المؤشرات : المشاركة و الشراكة ، الشفافية و المساءلة، الفعالية و التمكين ، و احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون و المساواة، و التمايز و التخصص الوظيفي بين فواعلها.

أ- المشاركة و الشراكة : إن إشراك كافة المواطنين من دون تمييز انطلاقا من وعيهم بدافع الذاتي التطوعي ، و الذي يترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم العامة المشتركة ، فالروابط التي تنشأ بين أعضاء المجتمع يتوقع أن تحقق أو تشبع حاجياتهم ما يدفع إلى الاهتمام و الذي يتبلور من خلال المشاركة ، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة وسيلة لحماية المصالح الفردية[٣].

إذن يعتبر مؤشر المشاركة أهم عنصر في المقاربة التشاركية ، بحيث يشير هذا البعد المهم إلى جملة الإجراءات التي تتيح إمكانية تعبئة و تحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف و إتاحة الفرصة الكاملة لجميع الفاعلين في الشراكة لإيجاد حلول توافقية و تحقيق الكفاية لمختلف الفاعلين و تحسين الروابط بينهم.

ب- الشفافية و المساءلة : تعتبر من أهم العناصر و ذلك لأنها تدعو إلى تعزيز الشفافية و ربطها بمبدأ المساءلة كي تعزز مصداقية الفاعلين و على ضوئها تكرس قيم و أهداف الديمقراطية التشاركية ، فمن خلال مؤشري الشفافية و المساءلة يمكن قياس أداء الديمقراطية التشاركية من حيث الفعالية بفحص الآليات و الإجراءات التي يصنع عبرها القرار.

جـ- الفعالية و التمكين: و تأتي الفعالية و حسن الاستجابة كمؤشرين آخرين مهمين ضمن المقاربة التشاركية ، و هو قدرة الفواعل أي الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطن

على طرح الأهداف و ضمان المشاركة الإيجابية الواسعة للأعضاء في صناعة القرارات و صياغة البرامج و اقتراح المشاريع و إبداء الآراء ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى وضع هياكل تنظيمية و تدابير إدارية تتسم بالمرونة و عدم التعقيد و الوضوح و البساطة و الديمقراطية.

د- المساواة و سيادة القانون : من مبادئ المقاربة التشاركية حق مشاركة المواطنين في جميع القضايا دون إقصاء و عن طريق تطبيق مبدأ المساواة السياسية في الحقوق و الواجبات و احترام حقوق الإنسان إن وجود هذا المؤشر يعني وجود منظومة قانونية واضحة تحكم جميع الأطراف الفاعلة و تحدد بدقة دور كل فاعل في مجال تخصصه.

٣- واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر :

أدى انفتاح الجزائر على الديمقراطية بداية تسعينات القرن الماضي إلى فتح و توسيع مجال التفاعل في العملية السياسية أمام العديد من الفواعل الرسمية و الغير الرسمية منها، بالشكل الذي جعل العملية السياسية عملية مركبة و معقدة، نظرا لتعدد الجهات و الأطراف فيها، لذلك فإن المقاربة التشاركية موضوع الدراسة تفرض أن تكون مخرجات العملية السياسية محصلة تفاعل هذه الأطراف الرسمية و غير الرسمية ، فالجزائر التي سعت إلى تبني سياسة الإصلاحات الظرفية التي تفرضها الأزمات و التي جلها تعلقت بالإصلاحات الدستورية التي فسحت المجال لنشاط الفواعل خاصة الغير الرسمية منها، و مع بداية ٢٠١١ كان التركيز على الديمقراطية التشاركية كآلية تعوض فشل الديمقراطية التمثيلية أو بالأحرى تكون موازية و مكملة لها، و قد كان التركيز على ثلاثة عناصر مهمة لأرساء قواعد الديمقراطية التشاركية في الجزائر و هي : تطور دور الدولة – تطور القطاع الخاص – تطور المجتمع المدني

أ- تطور هيكلة الدولة و وظيفتها : منذ الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى الرقي بالواقع المعاش عن طريق التركيز على التنمية في جميع المجالات، لكن طبيعة النظام السياسي من جهة و الذهنية الثورية للنخبة السياسية من جهة أخرى كان بمثابة عائقا للتحقيق هذا الغرض و ذلك لكثرة النماذج المجربة و سوء التسيير خاصة في حقبة الحزب الواحد و النظام الاشتراكي، لكن مع مطلع التسعينات كان لابد من إصلاحات تواكب التطور الحاصل في العالم و تحد من سيطرة نخبة معينة على صنع و اتخاذ القرار في الجزائر ، فكان دستور ١٩٨٩ كبداية لإرساء قواعد الديمقراطية لكن سرعان ما أجهضت هذه التجربة مع توقيف المسار الانتخابي لتدخل الجزائر في دوامة من العنف و اللاستقرار أمني و سياسي، ثم جاء دستور سنة ١٩٩٦ لإعادة بناء المؤسسات السياسية، ثم جاءت بعده عدة تعديلات دستورية كرست كلها مبدأ سيطرت الدولة على الحياة السياسية و الاقتصادية رغم الانفتاح و السماح بدخول فواعل رسمية و غير رسمية كشركاء في البناء السياسي و الاقتصادي للجزائر؛ و مع مطلع ٢٠١١ حاولت الجزائر تبني الديمقراطية التشاركية كإحدى الحلول الشاملة لتقريب المواطن من الدولة فكانت ضمن الإصلاحات السياسية الجزئية و الشكلية و الموسومة بالظرفية و التي هدفها حيني و وقتي، تنتهي بانتهاء الأزمة.

بالرغم من وجود العديد من التشريعات و القوانين التي تهدف إلى إشراك فواعل أخرى غير الدولة في الحكم على المستوى المحلي و الوطني، إلا أن الواقع ينبئ بغياب تام لمظاهر التشارك في الحكم محليا و وطنيا ، و ذلك في ظل غياب الصيغ الملائمة في تطبيق تلك الآليات ، كما أن الدولة تعتبر القوى المجتمعية غير جاهزة لتقاسم الأدوار معها، نظرا لنقص الوعي و كذلك لضعف القطاع الخاص و حداثة تجربة المجتمع المدني.

ب-تطور القطاع الخاص: حاولت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و سنت جملة من القوانين و التشريعات لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص كشريك في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية منها، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الحوافز و التشريعات التي تنظمه، فانطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة: برنامج طرابلس- ميثاق الجزائر ١٩٦٤ – الميثاق الوطني ١٩٧٦ – الميثاق الوطني ١٩٨٦، نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط و تحفظات[٤]؛ و لعل السبب في ذلك راجع إلى انقسامات النخبة الحاكمة قبيل الانفتاح السياسي بخصوص إطلاق الحرية للقطاع الخاص، فبحكم النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه الجزائر، اعتبرت بعض النخب أن القطاع الخاص يمثل التوجه الرأسمالي و هو توجه يفرض التبعية الآلية للغرب، لكن بعد الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي جاء بها دستور ١٩٩٦ و التي أدرج فيها القطاع الخاص كشريك مهم في مسار التنمية و كمساهم في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي، و بذلك لم تعد الدولة تهيمن كليا على الاقتصاد حيث عرفت "الخصخصة" في إطار توجهها نحو اقتصاد السوق التخلي عن الاقتصاد الموجه[٥].

جـ- تطور المجتمع المدني: رغم تاريخ بروز المجتمع المدني منذ حقبة الاستعمار و نشاطه آنذاك و تطوره من خلال إعطائه أدوارا مهمة عقب الإصلاحات السياسية المتلاحقة، خاصة في ظل تبني الجزائر المقاربة التشاركية تدريجيا، لذا فإن دور المجتمع المدني وفق هذا المنظور يتمثل في تكريس مبدأ التنافسية و يفتح الفضاء للنقاش العام بمشاركة جميع الفئات دون تمييز، و العمل على تعزيز حضور المواطن و مشاركته الدائمة في صنع القرارات، كما يعمل المجتمع المدني على تدعيم الشفافية و محاربة الفساد بالمحاسبة و المساءلة؛ إلا أن واقع مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر يؤكد عدم فعاليتها التي تجعلها غير مؤهلة بلعب أدوار ايجابية ضمن المقاربة التشاركية و ذلك لعدة عوامل أبرزها ضعف مواردها المادية و التي تعتمد على منح تقدمها الدولة، كما أن المناخ السياسي في الجزائر فرض على منظمات المجتمع المدني الانزواء تحت تنظيمات متعددة أخرى تضمن لها سندا في ممارسة نشاطاتها، بالإضافة إلى الرقابة الشديدة عليها من السلطة رغم حرية و سهولة إنشاء الجمعيات إلا أنها تكبل من جهة أخرى بقيود قانونية و أخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار و المشاركة لديها.

٤- الديمقراطية التشاركية و مستويات تحقيق التنمية بالجزائر :

زاد اهتمام الدولة الجزائرية بنموذج الديمقراطية التشاركية بعد الإصلاحات السياسية لسنة ٢٠١١ ففي هذه السنة شهدت الجزائر على غرار عديد من الدول العربية موجة من الاحتجاجات ، أو ما بات يعرف بالثورات العربية ، بداية بإسقاط نظام "بن علي" في تونس و نظام "مبارك" في مصر ؛ أما الجزائر فلم تكن بمعزل عن هذه الموجه فبداية من ٣ جانفي ٢٠١١ عرفت الجزائر أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ما يعرف بقضية "الزيت و السكر" التي كانت السبب في الاحتجاجات[٦]، و التي أخذت منحى أخر استثمرت فيها بعض الأحزاب السياسية و خاصة المعارضة ، و وصل الأمر إلى حد التشبيه بأحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي كان سبب بدايتها نفس الأسباب ، و قد وصفها النظام على أنها مؤامرة خارجية، لذلك تعامل مع الوضع على أنه بداية تحول ديمقراطي حينما قام بترويض المعارضة. و في الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بوتفليقة" في ١٤ أفريل ٢٠١١ ، أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر[٧] ، حيث عنون خطابه بـ " إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها "[٨] و أصدر بذلك الرئيس "بوتفليقة" خمسة قوانين[٩]، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزم بتنفيذها قبل نهاية العام ٢٠١٢ و تتعـــلق هذه الإصلاحات السياسية بـــ [١٠]:

١- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

٢- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة.

٣- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

هذه الإصلاحات التي تهدف من خلالها النخبة الحاكمة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم ، و في اختيارهم الحر لمثليهم في المؤسسات عن طريق الانتخابات بدء من المجالس الشعبية البلدية و الولائية إلى غاية البرلمان مع ضمان حياد الإدارة في ذلك، كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تحديث المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة التطور الطبيعي للمجتمع و كذا مسايرة التحولات الجديد في العالم، كما تهدف إلى توسيع الديمقراطية التشاركية التمثيلية و دعم الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية للمواطنين، و الاهتمام بترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ، كما أعطت هذه الإصلاحات دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح و طرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا المجتمع و تشكيل الرأي العام لا سيما عبر قنوات التثقيف و التوجيه التي تستهدف كافة فئات المجتمع ، بالإضافة إلى الإصلاح الذي شمل الأحزاب السياسية سواء التي تدخل في تكوين النظام أو المعارضة، باعتبارها العمود الفقري للحياة السياسية في

الجزائر ، كما اهتمت الإصلاحات بحرية الإعلام و استقلاليته كجزء من الحريات العامة و حقوق الإنسان[١١].

أما بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية فد كان التركيز على وضع خطط للتنمية عن طريق مخططات و برامج تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية مما ينعكس بالإيجاب على الحياة الاجتماعية ، كل هذه البرامج جاءت في إطار تبريرات السلطات العمومية بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد ، من أجل بعث حركة الاستثمار و النمو من جديد[١٢].

و قد جاء الاهتمام بالديمقراطية التشاركية بعد نجاحها في عديد الدول و تبنيها من طرف دول عربية أبرزها المملكة المغربية التي لم تكتفي بتبنيه فقط بل قامة بدسترته في ٢٠١١ ؛ من هذا المنطلق فإن دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر يبرز من خلال دور عناصرها الأساسية سواء منفردة أو مجتمعة و المتمثلة في: الدولة ممثلة في النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

أ – دور الدولة في تحقيق التنمية : تعتبر النخبة الحاكمة الأداة الرئيسية في صنع و اتخاذ أي قرار كان، فهي مكونة أساسا من الفواعل الرسمية و هم: الرؤساء أي القيادة السياسية، و رؤساء الوزراء و كبار الموظفين في أجهزة الدولة المختلفة (التنفيذية و التشريعية و القضائية) و قادة الأحزاب الكبرى المشكلة للسلطة و أعضاء المجالس البرلمانية وكلها تسهم بشكل محوري في صناعة القرارات الحاسمة في مختلف المجالات، لذلك يطلق عليها أيضا "النخبة المركزية"؛ كما أن مسألة التنمية مرتبطة بشكل كبير في أيدي صناع القرار من النخبة الحاكمة ، فالقيادة السياسية في أي نظام حكم هي المحرك الفعلي لعملية إدارة و تسيير شؤونها باعتبارها آلية تفاعل تربط بين القادة و التابعين في علاقة تأثير دينامية و متقابلة و غير متكافئة في آن واحد[١٣] ، و في الحالة الجزائرية يبرز دور القيادة السياسية بمفهومها المنحصر في شخص الرئيس باعتبار أنه جوهر النخبة الحاكمة و يمكن الانطلاق من كون القيادة السياسية كعملية هي:" قدرة و فاعلية و براعة القائد السياسي بمساعدة نخبة سياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي و ترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها ، و اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع ، و تقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع و اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات و الأزمات التي تفرزها هذه المواقف" ، و نظرا للمكانة المميزة و الهامة التي يحظى بها منصب رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري ، مما يؤكد محورية و أهمية دور القائد في عملية التنمية من خلال جملة من الإصلاحات السياسية التي تعزز الديمقراطية في البلاد ، و يمكن تلخيص دور الدولة فيما يلي :

- التخطيط و وضع البرامج و التنفيذ و المتابعة عبر أجهزة الدولة و المتمثلة في المؤسسات المتخصصة أي القطاعات.

- الحوكمة و الرشادة السياسية و العقلانية في تسيير الموارد المتاحة عبر سياسات ممنهجة و مدروسة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة عبر آجال سواء قصيرة المدى أو للمدى الطويل.
- الإصلاحات الشاملة لتحقيق التنمية و قد تجلى ذلك في إرادة القيادة السياسية متمثلة في التعديلات الدستورية المتتالية التي تسعى إلى تكريس إصلاحات في جميع المجالات.
- تقريب المواطن من الإدارة و الدولة عبر ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تحطيم حاجز البيروقراطية و ترقية الخدمات الاجتماعية.

ب – دور القطاع الخاص في التنمية : ظهور القطاع الخاص كقوة مسيطرة على الحياة السياسية و الاجتماعية حتم على الدولة اتخاذه كشريك اقتصادي و اجتماعي خاصة بعد الاستقرار السياسي و الأمني الذي ميز الجزائر بعد عشرية سوداء دامية أنهكت الاقتصاد الوطني ؛ و لعل أزمة "الزيت و السكر" سنة ٢٠١١ هي خير مثال لقوة تأثير القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية للجزائر ، كما أن تأثير القطاع الخاص تعدى المجال الاقتصادي و الاجتماعي ليشمل الجانب السياسي و أضحى كقوى أوليغارشية تؤثر على السياسة لصياغة برامج مصلحية لهذه القوى. لذلك فإن مقاربة الديمقراطية التشاركية هي الكفيلة في الحد من تمادي هذه القوى حتى لا تصبح قوى موازية للدولة بل إن المقاربة التشاركية تجعل منها أداة إيجابية في عملية تحقيق التنمية في الجزائر و قد سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية و سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم و الإمكانات المتوفرة لديها[١٤] ، و يمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي :

- الاستثمار في المجالات الحيوية التي تشهد الدولة فيها نقصا كبيرا ، مما يفتح مجالات للعمل و يقضي على البطالة و يساهم في الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ ٢٠٠٨.
- المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية و الوطنية.

جـ- دور المجتمع المدني في التنمية : يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المعقدة لارتباطه بالدولة و المجتمع حيث يلعب دور الوسيط بينهما فهو بعيد عن إشراف الدولة المباشر ؛ حيث يتميز بالاستقلالية و التنظيم التلقائي و روح المبادرة الفردية و الجماعية و العمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة[١٥]، و قد أثير جدل واسع حول القوى المشكلة للمجتمع المدني ، فهناك رأي يستثنى الحزب من كونه ضمن تنظيمات المجتمع المدني إذا كان في السلطة أو يطمح لها و الرأي الأخر الذي يرى أن الأحزاب عنصر مهم في المجتمع المدني باعتبار أن لها أهداف اجتماعية و اقتصادية بالإضافة إلى السياسية ، لذلك يستثني البعض الأحزاب الحاكمة من تنظيمات المجتمع المدني و يبقى على أحزاب المعارضة ضمنه[١٦] ، لكن ما دام الحزب يمارس

السياسة سواء كان مناوئ أو معارض فهو لا يدخل ضمن منظمات المجتمع المدني التي هدفها الوحيد و الأسمى تحسين الظروف الاجتماعية بالضغط على السلطة سلميا و ليس هدفها الوصول إلى السلطة عن طريق هذا الضغط، أما المجتمع المدني الجزائري فقد ظهر نتيجة لاتساع الهوة بين النظام السياسي و المجتمع عقب أحداث أكتوبر١٩٨٨، التي شهدت الانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية ، و برزت بشكل أكبر منظمات المجتمع المدني في الجزائر نتيجة لما حمله دستور١٩٩٦، و كذلك ضمن مختلف الإصلاحات السياسية حيث خصت تنظيمات المجتمع المدني بقوانين تنظيمية سواء عن طريق تمويلها أو إشراكها ضمن العمل الجمعوي ، حيث أدى هذا الاهتمام المتزايد بها من طرف السلطة في الجزائر إلى بروز عدد كبير من الجمعيات والتنظيمات في مختلف المجالات كحقوق الإنسان و البيئة و الدفاع عن حقوق المرأة و النقابات العمالية و الجمعيات المدافعة عن الهويات ، و الجمعيات الدينية ، وقد أحصت وزارة الداخلية في سنة ٢٠١٢ ، ٩٣٦٥٤ جمعية ناشطة على المستوى المحلي و الوطني و هي موزعة على النحو التالي[١٧]:

الجمعيات	المحلية	الوطنية	الأجنبية المعتمدة
العدد	٩٢٦٢٧	١٠٢٧	٢٠

و قد برزت ضمن تشكيلات المجتمع المدني نخبة لها وزنها السياسي ، استعملها النظام كقوة رابطة وحلقت وصل بينه و بين المجتمع ، و من هذا المنطلق يظهر دور المجتمع المدني من خلال تأثيرها في الحياة السياسية ، و دورها في تحقيق التنمية ، من خلال وسائلها المتمثلة في الضغط و التأثير في الشأن العام من خلال إشراكها في رسم السياسات العامة للبلاد ، و من خلال وظائفها المتمثلة أساسا في تجميع المصالح و حسم و حل الصراعات و زيادة الثروة و تحسين الأوضاع و إفراز القيادات الجديدة و إشاعة الثقافة الديمقراطية[١٨]. من هذا المنطلق يظهر دورها في تحقيق من خلال تفعيلها للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي.

من خلال أدوار الفواعل الثلاث (الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني أو المواطن) في عملية التنمية ، هذه الفواعل التي ترتكز عليها الديمقراطية التشاركية على المستويين المحلي و الوطني يمكن إجمال دورها في تحقيق التنمية وفق النظرة المستقبلية للمقاربة الديمقراطية التشاركية بشكل عام و قياسا على توافر مؤشراتها التي تعتبر العنصر المهم في تطبيق هذه المقاربة و تمثلت فيما يلي :

- ترسيخ مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.
- الربط بين الديمقراطية التمثيلية و التشاركية.
- تعزيز المقاربة التشاركية عن طريق تفعيل أدوار الفاعل المدني.
- التحسين النوعي في علاقة المواطن ومؤسسات الدولة.

- مساهمة الهيئات المدنية في تدبير الشأن العام.
- جعل اتخاذ القرار تمثيليا والتأثير فيه تشاركيا.
- جعل المعلومة متاحة أمام المواطنين.
- الشفافية في التدبير والتمويل.
- تتبع مواكبة المشاريع و القرارات.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- الرفع من القدرات التسييرية و التدبيرية للهيئات المدنية.
- تقوية أسس مبادئ الحكامة.

الخاتمة:

إن الحديث عن تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر و آثارها على التنمية سابق لأوانه بالنظر لحداثة هذا النموذج الذي لم يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات صناع القرار رغم أنه و منذ ٢٠١١ يتم التنويه إليه عبر الخطاب السياسي الرسمي، و رغم أن عناصره متوفرة و جاهزة للعمل به إلا أنه لا تزال الديمقراطية التمثيلية تسيطر على الوضع العام رغم ما تحمله من سلبيات متعلقة بمصالح النخب السياسية و تهميش دور المواطن المباشر، كما أن مسألة تحقيق التنمية عبر الديمقراطية التشاركية في الجزائر يحتاج إلى تفعيلها على عدة مستويات (الدولة – المجموعات الاجتماعية - المواطن) وصولا إلى دسترة هذا النموذج على غرار عدة دول نجحت بشكل كبير في تطبيق هذه المقاربة على غرار سويسرا و فرنسا و صولا إلى المملكة المغربية التي تشكل مثالا حيا على نجاح هذه التجربة في العالم العربي.

قائمة المراجع و الهوامش :

مراجع عربية

أ- **المراسيم و المواثيق الرسمية :**

١- ***الجريدة الرسمية ، العدد الأول ،المؤرخة في ١٢ جانفي ٢٠١٢ ، الصادرة بتاريخ ١٤ جانفي ٢٠١٢ و الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، المؤرخة في ١٢ جانفي ٢٠١٢ ، الصادرة بتاريخ ١٥ جانفي ٢٠١٢ .***

٢- رئاسة الجمهورية ، الإصلاحات السياسية : خطب و رسائل ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار،٢٠١٢.

ب - **كتب :**

١- الجنحاني الحبيب ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الرباط : منشورات الزمن ، ٢٠٠٦.
٢- علي سعد إسماعيل، دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.
٣- ياسر صالح ، المجتمع المدني و الديمقراطية ، ددن ، د س ن.
٤- مرزوقي عمر ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور ، المستقبل العربي ، دع ، د س ن.

ج- دوريات و دراسات:

١- شريط الأمين ، الديمقراطية التشاركية ، مجلة الوسيط ، الجزائر، العدد٠٦ ،٢٠٠٨.
٢- لخضر عبدالرزاق مولاي ، شعيب بونوة ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث ، عدد:٠٧ ، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
٣- عباسي نعمان ، الحكم الراشد و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد ١٠، لسنة ٢٠١٠.
٤- مسعي محمد ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، عدد١٠ ، لسنة ٢٠١٢.
٥- مشري مرسي ، المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول : التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة شلف ، ١٦/١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.
٦- ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/ يناير٢٠١١)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة، ٢٠١١.
٧- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس و التكامل، مقال، دع،دس ن.
٨- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة١، كلية الحقوق و العلوم السياسية،٢٠١١-٢٠١٢.

مراجع أجنبية:

1- Cini Lorenzo , Between Participation and Delibration :Toward a new Standard for Assessing Democracy ?,paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy,european university institue,florence,italy,4-6 july2011.
2- Nora Chergui et autres , Bouteflika : un homme , une œuvre (1999 - 2014) , Le bilan , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014.
3- Réformes Politiques, verrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? , un analyse critique , Réseau Euro – Méditerranéen des droits de l'homme , Danemark , Avril 2012.□

[١] الأمين شريط ، **الديمقراطية التشاركية** ، مجلة الوسيط ، الجزائر، العدد٠٦ ،٢٠٠٨ ،ص٣٨

[٢] Lorenzo Cini , **Between Participation and Delibration :Toward a new Standard for Assessing Democracy ?**,paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy,european university institue,florence,italy,4-6 july2011.

***الحكومة المفتوحة Open Government :** هو مذهب حكم يسعى إلى تحسين كفاءة و مساءلة الإدارة العامة ، و هو ينص على أن للمواطنين الحق في الحصول على الوثائق و الإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية و المساءلة ، لإعطاء المواطنين الوسائل للرصد و الإشراف و المشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية و المحلية.

[٣] إسماعيل علي سعد ، **دراسات في العلوم السياسية** ،الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٢،ص٢٩٤

[٤] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة١، كلية الحقوق و العلوم السياسية،٢٠١١-٢٠١٢.

[٥] عمار بوحوش، **الشراكة بين مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس و التكامل**، مقال، دع،دس ن.

[٦] ناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة، ٢٠١١.

[٧] Reformes Politiques , **verrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? , un analyse critique , Réseau Euro – Méditerranéen des droits de l'homme** , Danemark , Avril 2012,p5

[٨] Nora Chergui et autres **, Bouteflika : un homme , une œuvre (1999 - 2014) , Le bilan** , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5

[٩] **للمزيد حول القوانين أنظر:** الجريدة الرسمية ، العدد الأول ،المؤرخة في ١٢ جانفي ٢٠١٢، الصادرة بتاريخ ١٤ جانفي ٢٠١٢، ص ص (٩ و٤٦) و الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، المؤرخة في ١٢ جانفي ٢٠١٢ ، الصادرة بتاريخ ١٥ جانفي ٢٠١٢، ص ص (٩ و ٢١ و ٣٣ و ٤٦)

[١٠] حسين بهاز و ليندة زموري ، المرأة **الجزائرية و المشاركة السياسية في ضوء الإصلاحات السياسية الجديدة** ، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي حول : **الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و إشكالية الاستقرار الداخلي** ، جامعة ورقلة ، ٢٤ أفريل ٢٠١٢

[١١] رئاسة الجمهورية ، **الإصلاحات السياسية : خطب و رسائل**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار،٢٠١٢،ص ص (١٠ – ١٤ – ١٧ – ٢٠ –٢٨ – ٢٩)

[١٢] محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث ، عدد١٠ ، لسنة ٢٠١٢ ،ص١٤٧

[١٣] نعمان عباسي ، **الحكم الراشد و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد ١٠، لسنة ٢٠١٠،ص١٢٢

[١٤] مولاي لخضر عبدالرزاق ، بونوة شعيب ، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–** ، مجلة الباحث ، عدد:٠٧ ، ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص١٤٣

[١٥] الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الرباط : منشورات الزمن ، ٢٠٠٦،ص٣٣

[١٦] مرسي مشري ، **المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول : التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة شلف ، ١٦/١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

[١٧] عمر مرزوقي ، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور** ، المستقبل العربي ، دع ، د س ن،ص٣٨

[١٨] صالح ياسر ، **المجتمع المدني و الديمقراطية** ، ددن ، د س ن،ص٩